

تقرير الأمين العام الثامن والعشرون عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس الأمن ١٩٦٢ (٢٠١٠) و ١٩٨١ (٢٠١١)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، وطلب إلى فيه تقديم تقرير بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، يتضمن استنتاجات وتوصيات بعثة التقييم الموفدة إلى كوت ديفوار. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقرير المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١ (S/2011/211).

ثانيا - أحدث التطورات الرئيسية

٢ - بعد تقرير الأخير، استمر الوضع في التدهور في كوت ديفوار إلى أن جرى اعتقال الرئيس السابق غباغبو في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١. ونظراً لرفض السيد غباغبو جميع جهود التوصل إلى حل سلمي للأزمة العنيفة، واصلت القوات الجمهورية لكوت ديفوار، التي أنشئت بموجب مرسوم أصدره الرئيس أاتارا في ١٧ آذار/مارس، هجومها العسكري في اتجاه أيدجان، واستولت على بلدات واقعة في الغرب والوسط والشرق. وفر أفراد من قوات الدفاع والأمن الإيفوارية السابقة، منهم أفراد من الشرطة والدرك، بأعداد كبيرة وانضم بعضهم إلى صفوف القوات الجمهورية لكوت ديفوار، بينما استسلم آخرون أو قاموا باللجوء إلى معسكرات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٣ - وفي ٣٠ آذار/مارس، طوقت القوات الجمهورية لكوت ديفوار أيدجان. وأصدر الرئيس أاتارا أوامره للقوات بأن تبقى في مواقعها خارج المدينة لتعطي السيد غباغبو فرصة أخيرة للخروج بشكل سلمي وتجنب مزيد من القتال. واتصل أيضا بقيادة قوات الدفاع

والأمن لإقناعهم بالانضمام إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار. ولجأ الجنرال مانغو، هو وأسرته إلى منزل سفير جنوب أفريقيا في ٣٠ آذار/مارس، لكنه عاد وانضم إلى القوات الموالية لغباغبو في ٣ نيسان/أبريل. وفي ٣١ آذار/مارس، استسلم قائد قاعدة القوات الجوية في أبيدجان و ١٠٠ جندي للقوات الجمهورية لكوت ديفوار. وأمنت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة عملية ليكورن الفرنسية المطار. وتخلت أيضا قوات الدفاع والأمن عن نقاطها للتفتيش حول فندق غولف، وهو المقر المؤقت للحكومة الشرعية.

٤ - وبينما استمرت قوات الدفاع والأمن في التفكك، ركزت قوات الحرس الجمهوري ومركز قيادة العمليات الأمنية، التي ظلت موالية للسيد غباغبو، وجودها وأسلحتها الثقيلة في مواقع استراتيجية في أبيدجان. وصعدت هجماتها ضد السكان المدنيين، مستخدمة الأسلحة الثقيلة ضمن ما استخدمت، مما دفع القوات الجمهورية لكوت ديفوار إلى دخول أبيدجان. واستهدفت القوات الموالية لغباغبو مقر قيادة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بنيران كثيفة للقناصة من العيار الثقيل ومن مدافع الهاون، فجرحت أربعة من أفراد حفظ السلام وأصاب سبعة آخرين في هجمات بالأسلحة الثقيلة على دوريات لعملية الأمم المتحدة. وقُتل موظف دولي من موظفي العملية، وموظف وطني من موظفي منظمة الصحة العالمية أثناء القتال الذي دار في أبيدجان.

٥ - وعلى ضوء هذه التطورات، أصدرتُ تعليماتي إلى عملية الأمم المتحدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة، على نحو يتماشى مع الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٥ (٢٠١١) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، لمنع استخدام الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين. وعملا بقرار المجلس ١٩٦٢ (٢٠١٠)، كتبت أيضا إلى الرئيس الفرنسي ساركوزي طالبا مساعدة من قوة ليكورن. وفي ٤ نيسان/أبريل، قامت عملية الأمم المتحدة وقوة ليكورن بعمليات عسكرية في أبيدجان لمنع استمرار استخدام الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين. وانحسر القتال نتيجة لذلك في ٥ نيسان/أبريل. وفي اليوم نفسه بدأ السيد دجيدجيه، "وزير خارجية" السيد غباغبو، مفاوضات مع الحكومة بشأن إنهاء الأزمة، بينما ادعى قادة قوات الأمن الموالية للسيد غباغبو أنهم أمروا قواتهم بإلقاء أسلحتها. ولكن السيد غباغبو أصر في بيان صادر في وقت لاحق من اليوم نفسه على أنه فاز في الانتخابات، وطلب إعادة فرز الأصوات.

٦ - وفي ٦ نيسان/أبريل، استؤنف القتال واستخدمت القوات الموالية لغباغبو مرة ثانية الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين في مختلف الأحياء. واستُهدف مرة ثانية مقر قيادة عملية الأمم المتحدة، بوسائل منها الأسلحة الثقيلة. واستُهدفت أيضا مقر البعثات الدبلوماسية، واحتلت القوات الموالية لغباغبو أحدها. وتساعد الموقف في ٩ نيسان/أبريل عندما شنت قوات السيد

غباغبو هجوما على فندق غولف، مستخدمة أسلحة منها مدافع الهاون والرشاشات الثقيلة، وجرى صد الهجوم بنجاح. وأصيب أحد أفراد حفظ السلام خلال الهجوم.

٧ - وأثناء القتال، حُبس موظفو الأمم المتحدة وموظفو البعثات الدبلوماسية والرعايا الأجانب في مناطق غير آمنة في أيدججان. وأنقذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالتعاون مع قوة ليكورن كثيرين منهم، من بينهم ٤٠٠ من الرعايا الأجانب. ونقلت عملية الأمم المتحدة معظم موظفي الأمم المتحدة الدوليين من أيدججان إلى بواكيه. وخلال القتال، قدمت العملية خدمات طبية إلى المدنيين المحتاجين.

٨ - وعلى ضوء استمرار استخدام الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين وأفراد حفظ السلام، أصدرت مرة أخرى تعليمات إلى عملية الأمم المتحدة، في ١٠ نيسان/أبريل، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع استخدام هذه الأسلحة ضد السكان المدنيين. وفي اليوم نفسه، قامت العملية بدعم من قوة ليكورن بمزيد من العمليات العسكرية، مستهدفةً الأسلحة الثقيلة في مناطق حول قصر ومقر الرئاسة وعدد من معسكرات الجيش.

٩ - وفي ١١ نيسان/أبريل، اعتقلت القوات الجمهورية لكوت ديفوار السيد غباغبو وزوجته وأفراد أسرته وموظفيه "وأعضاء حكومته" في قبو في مقر الرئاسة. وفي ١٣ نيسان/أبريل، نُقل الرئيس السابق غباغبو إلى مكان في شمال كوت ديفوار، بينما أُحضرت زوجته إلى مكان منفصل. وبدأ المدعي العام للدولة جلسات أولية للاستماع إليهما في أيار/مايو. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أُطلق سراح حوالي ٧٠ من أفراد أسرة السيد غباغبو وموظفية الذين أُلقي القبض عليهم معه. ونقل البعض الآخر إلى سجن بونا، بينما انتقل آخرون، متعللين بأسباب أمنية، إلى فندق برغولا في أيدججان، حيث طلبت الحكومة من عملية الأمم المتحدة تقديم المساعدة في توفير الأمن لهم. وأعلنت الحكومة بعد ذلك تحديد إقامة هؤلاء الأفراد في منازلهم. وأعلن حزب السيد غباغبو، وهو حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية، أن كثيرين من مؤيديه قد فروا إلى غانا.

١٠ - وأقسم كثير من قادة قوات الأمن، ومنهم الجنرال مانغو وقائدا قوات العمليات الأمنية والقوات الجوية، بالولاء للرئيس اتارا. وألقت القوات الجمهورية لكوت ديفوار القبض على ضباط كبار آخرين، منهم قائد الحرس الجمهوري، وهم قيد الاحتجاز. ولا يزال مكان وجود السيد بليه غوديه مجهولا، على الرغم من إذاعة تصريحات مسجلة قيل إنها له في أواخر أيار/مايو. وبدأ المدعي العام للمحكمة العسكرية تحقيقا في ١٢ أيار/مايو في الجرائم التي ارتكبتها الجيش والشرطة.

١١ - وفي الوقت نفسه، أعلن إبراهيمما "إب" كوليبالي، في مؤتمر صحفي في ١٩ نيسان/أبريل، وضع قواته المعروفة باسم "المغاوير المجهولين"، التي حملت السلاح ضد القوات الموالية لغباغبو في حي أبوبو في أيديجان، تحت تصرف الرئيس واتارا. لكن السيد كوليبالي رفض حضور اجتماع مع ممثلي الحكومة في ٢٦ نيسان/أبريل. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، وبعد أن اشتبكت قواته مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار، رفض مغادرة أبوبو، رغم أنه كان قد طلب في وقت أبكر من ذلك اليوم من عملية الأمم المتحدة توفير حراسة لمساعدته في مغادرة المنطقة. وفي وقت لاحق من اليوم، أعلنت الحكومة أن السيد كوليبالي قُتل أثناء القتال. واحتبأ كثيرون من مؤيديه. وسجلت في وقت لاحق عملية الأمم المتحدة حوالي ٨٠٠ فرد منهم، ونزعت سلاحهم في ٤ حزيران/يونيه. ولم يجر تسليم إلا حوالي ٣٠ قطعة سلاح صالحة للاستعمال وكمية محدودة من الذخيرة.

١٢ - وعلى الرغم أن حدة القتال قد خفت في أيديجان بعد ١١ نيسان/أبريل، فقد قاومت الميليشيات وقوات المرتزقة وعناصر قوات الدفاع والأمن الموالية لغباغبو، وواصلت القتال في منطقة يوبوغون. وارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، واكتشفت مقابر جماعية وذلك قبل أن تطرد القوات الجمهورية لكوت ديفوار العناصر المتبقية من يوبوغون في ٤ أيار/مايو. واستسلم نحو ٥٠ من هذه العناصر إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار في ٢٩ نيسان/أبريل. وفرت بقية العناصر نحو منطقة الحدود مع ليبيريا، حيث واصلت قتل المدنيين ونهب الممتلكات في جنوب غرب كوت ديفوار. ولا تزال التقارير تشير إلى أن الاشتباكات مستمرة بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار وقوات الميليشيات والمرتزقة الموالية لغباغبو، وكذلك العنف ضد المدنيين في الغرب والجنوب الغربي.

١٣ - وفي منتصف نيسان/أبريل، بدأت عملية الأمم المتحدة دوريات مشتركة مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وساعدت عملية الأمم المتحدة أيضا في جمع وتسجيل نحو ٥٠٠ قطعة سلاح، منها أسلحة ثقيلة، و ٦٥ ٠٠٠ طلقة ذخيرة. وتتولى عملية الأمم المتحدة تأمين معظمها في حين جرى تسليم بعضها إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار. ويبدو أن معظم المواد التي تم تجميعها قد استوردت قبل فرض حظر توريد الأسلحة. وتقوم العملية أيضا بإزالة الذخائر غير المنفجرة في أيديجان.

١٤ - ووقعت انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء القتال، شملت قتل واختطاف المدنيين وحالات الاختفاء القسري والابتزاز والعنف الجنسي ونهب الممتلكات. وقُتل بضع مئات من الأفراد في دويكويه والقرى المحيطة في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس. وواصلت هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية، وهي هيئة حكومية،

بث رسائل الكراهية والتحريض على العنف إلى أن توقف بثها في ٥ نيسان/أبريل. وزار إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، كوت ديفوار من ٢ إلى ٩ نيسان/أبريل، وزارت لجنة التحقيق الدولية، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في ٢٥ آذار/مارس، البلد من ٤ إلى ٢٨ أيار/مايو.

١٥ - وازداد تدهور الوضع الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع زيادة عدد المشردين النازحين داخل البلد وكذلك إلى البلدان المجاورة، وأساسا إلى ليريا. وزارت فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، في ٤ و ٥ نيسان/أبريل المنطقة الغربية من كوت ديفوار لتسليط الضوء على العواقب الوخيمة للصراع.

١٦ - ومع بدء استقرار الوضع ببطء بعد اعتقال السيد غباغبو، اتخذت الحكومة عددا من المبادرات الرامية إلى عودة الحياة إلى طبيعتها. وفي ١ أيار/مايو، أعلن الرئيس واتارا إنشاء لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة مع تعيين تشارلز كونان باني، رئيس الوزراء السابق، رئيسا لها. وجاء الإعلان أثناء زيارة لوفد من الحكماء ضم كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والأسقف ديزموند توتو من جنوب أفريقيا، وماري روبنسون الرئيسة السابقة لأيرلندا، التقوا خلالها أيضا بالسيد غباغبو. وفي ٥ أيار/مايو، أعلن رئيس المجلس التأسيسي بطلان نتائج الانتخابات التي كان قد أعلنها في ٣ كانون الأول/ديسمبر، وحلف الرئيس واتارا اليمين أمام المجلس التأسيسي في ٦ أيار/مايو. وزرت كوت ديفوار لحضور احتفال تنصيب الرئيس واتارا في ياموسوكرو في ٢١ أيار/مايو، الذي حضره نحو ٢٠ من رؤساء الدول. وزار ألان لوروي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، البلد من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو.

١٧ - وعين الرئيس واتارا حاكمين لأبيدجان وياموسوكرو في ٢٨ نيسان/أبريل، واستبدل مسؤولين كبار آخرين منهم اثنان من أعضاء المجلس التأسيسي ورئيسا المحكمة العليا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٢ أيار/مايو. وفي ١ حزيران/يونيه، أعلن الرئيس واتارا حكومته الجديدة برئاسة رئيس الوزراء سورو، وعضوية ٣٦ وزيرا، بينهم ٥ سيدات. وتتألف الحكومة من ١٤ عضوا من حزب الرئيس واتارا، تجمع الجمهوريين؛ و ٨ من حزب الرئيس الأسبق بيديه، الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار؛ و ٥ من القوى الجديدة؛ و ٥ من المجتمع المدني. وشغلت أحزاب أصغر المناصب الوزارية المتبقية. ورفض حزب الجبهة الإيفوارية الشعبية، وهو حزب السيد غباغبو، عرضا بالانضمام إلى الحكومة الشاملة للجميع، وطلب إطلاق سراح الرئيس السابق غباغبو من الحبس أولا. وترأس الرئيس واتارا أول اجتماع لمجلس الوزراء في ٨ حزيران/يونيه.

١٨ - واستؤنف النشاط التجاري تدريجيا في أبيدجان. وفي الوقت الحالي، أعاد حوالي ٢٠ مصرفا فتح أبوابه، واستعيدت الخدمات المالية تدريجيا في جميع أنحاء البلد. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، فتح من جديد المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا فروعها في أبيدجان، وعين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا محافظا جديدا في ٣٠ أيار/مايو. وفي ١٣ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس واتارا استئناف صادرات الكاكاو، وفي ٢١ نيسان/أبريل رفع الاتحاد الأفريقي العقوبات التي كان قد فرضها على كوت ديفوار، بينما تبعه في هذا الصدد الاتحاد الأوروبي جزئيا في ٢٩ نيسان/أبريل.

ثالثاً - بعثة التقييم

١٩ - بناء على طلب أعضاء مجلس الأمن، أوفدت بعثة تقييم إلى كوت ديفوار في الفترة من ١ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١١. وضم المشاركون في البعثة ممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية وإدارة السلامة والأمن، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٢٠ - وقد تلقت بعثة التقييم إحاطات مفصلة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وقوة ليكورن، وتشاورت مع الرئيس، واتارا، ورئيس الوزراء ووزير الدفاع سورو، ووزراء الداخلية والعدل وحقوق الإنسان والمالية والتخطيط والخدمة المدنية والعمل، والجنرال سومايلا باكايوكو من القوات الجمهورية لكوت ديفوار فضلا عن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، وقيادة الأمن الوطني، والسلك الدبلوماسي والمجتمع المدني والأحزاب السياسية. بما في ذلك حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية، والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية. وزار أعضاء البعثة دالوا، ودويكويه ومان في الغرب وبواكيه في الشمال.

رابعاً - نتائج بعثة التقييم

٢١ - قدمت المناقشات التي أجرتها بعثة التقييم مع الرئيس ورئيس الوزراء وحكومته، فضلا عن غيرها من الجهات المعنية الوطنية والدولية، صورة واضحة عن التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومة. فقد حدد جميع المشاركين في المناقشات استقرار الوضع الأمني، لا سيما في أبيدجان والغرب، باعتباره الأولوية العليا. وشملت الأولويات الفورية الأخرى: تعزيز المصالحة الوطنية، وبالتوازي معها، معالجة الإفلات من العقاب والمساءلة، وإعادة تشكيل المؤسسات الأمنية ومؤسسات سيادة القانون وإصلاحها، ونزع سلاح الجماعات

المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، وجمع الأسلحة غير المشروعة من الجماعات المدنية؛ وإعادة بسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلاد، وحماية المدنيين، ومعالجة الوضع الإنساني، ووضع استراتيجية دون إقليمية للتصدي للتهديد المتمثل في المرتزقة والمليشيات ونقل الأسلحة عبر الحدود، وإجراء انتخابات تشريعية.

ألف - الوضع الأمني

٢٢ - ما زال الوضع الأمني في البلاد، لا سيما في أيديجان والغرب، هشاً للغاية. ولا تزال هناك مخاطر حمة تتمثل في إمكانية تجدد النزاع المسلح وشن هجمات ضد المدنيين. وذلك على يد العديد من جنود الحرس الجمهوري السابق الذين ذابوا وسط المدنيين في أيديجان بأسلحتهم، فضلا عن الميليشيات الموالية لغباغبو والمرتزقة وأفراد قوات الدفاع والأمن السابقين الذين هزموا في أيديجان، ويحاولون إعادة تجميع صفوفهم في الغرب، واتحاد الشباب الوطنيين وأعضاء اتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار الذين لا يزال بإمكانهم الحصول على الأسلحة، وعناصر من "المغاوير المجهولين" الذين اختبأوا بأسلحتهم. وقد تم تفكيك قوات الدفاع والأمن، بما في ذلك الشرطة والدرك، لتظل القوات الجمهورية لكوت ديفوار هي المؤسسة الأمنية الوطنية الوحيدة التي تضطلع حاليا بجميع المهام المتعلقة بالأمن، وإنفاذ القانون وحفظ النظام العام. بيد أن، القوات الجمهورية لكوت ديفوار يمكن أن تشكل في حد ذاتها تهديدا ما لم تتخذ خطوات عاجلة لتلبية احتياجاتها الأساسية، وما لم تعالج المسائل المتعلقة بالقيادة والسيطرة والتحديات ذات الصلة بالانضباط. علاوة على ذلك، يقوم النظام السابق بتجنيد جماعات مدنية بشكل منتظم ويغدق عليها بالأسلحة. كما يشكل فرار أكثر من ١٢ ٠٠٠ سجين من السجون منذ آذار/مارس تحديا خطيرا آخر.

٢٣ - وقد أدى القتال الذي اندلع مؤخرا في الغرب إلى أن تظهر على السطح قضايا طال أمدها، سواء كانت عرقية أو تتعلق بالجنسية أو ملكية الأراضي، ويمكن أن تؤدي محاولات إعادة تجميع صفوف العناصر الموالية لغباغبو في هذه المنطقة المضطربة تقليديا إلى اندلاع النزاع مرة أخرى هناك. وثمة أيضا تقارير تشير إلى وجود ذخائر لم تنفجر في الغرب والغام أرضية في تيبسو وفي أيديجان، مما يشكل خطرا على السكان.

باء - حالة الأمن ومؤسسات سيادة القانون

٢٤ - أصبحت قوات الدفاع والأمن، بما في ذلك الشرطة والدرك، مسيّسة بدرجة خطيرة أثناء الأزمة، وتفككت فعليا، رغم أن بعضها عاد للانضواء تحت لواء القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وانهارت أيضا مؤسسات السجون في الجنوب أساسا ولم تعمل بكامل طاقتها

في الشمال منذ عام ٢٠٠٢. وتعرضت معظم البنية التحتية للشرطة والدرك والقضاء والسجون، للتلف أو الدمار.

٢٥ - وقد أشارت الحكومة إلى أن القوات الجمهورية لكوت ديفوار ستكون المؤسسة التي سيتم إعادة بناء القوات المسلحة الجديدة حولها، في حين سيعتمد تشكيل الشرطة والدرك ونظام السجون على الخدمات القديمة. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة ملحة لأن تجري الحكومة استعراضا شاملا للمؤسسات الأمنية، وتضع استراتيجية أمنية وطنية وخطة لتنفيذها. وثمة أيضا حاجة لوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لقطاع العدل، يتم تنسيقها من خلال لجنة للتوجيه والمتابعة برئاسة وزارة العدل. وقد أعرب العديد من الشركاء الثنائيين عن اهتمامهم بتقديم الدعم لعملية إعادة بناء وإصلاح وتنمية المؤسسات الأمنية ومؤسسات سيادة القانون. وتخطط الحكومة لعقد ندوة وطنية في تموز/يوليه لمناقشة المسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمصالحة الوطنية. وقد طلب رئيس الوزراء سورو أن تعين الأمم المتحدة مستشارا لإصلاح القطاع الأمني لدعم مكتبه، في حين طلب إلى بعض الشركاء الثنائيين أيضا أن يفعلوا الشيء نفسه.

٢٦ - وستكون المساعدة الأولية مطلوبة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في حين ينبغي للشركاء الثنائيين ووكالات الأمم المتحدة المختصة تقديم المساعدة الطويلة الأجل. وسوف تكمل مساعدة الأمم المتحدة جهود الشركاء الآخرين. وكما هو منصوص عليه في اتفاقات واغادوغو، ستواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والميسر، الرئيس كومباوري رئيس بوركينا فاسو، تقديم الدعم لإعادة توحيد القوات المسلحة وقوات الشرطة.

١ - القوات المسلحة

٢٧ - تظل القوات الجمهورية لكوت ديفوار قوة غير تقليدية، لا شكل لها، وتفتقر إلى الموارد. وهي تتألف من خليط من الموظفين السابقين في القوات المسلحة للقوى الجديدة، وبعض الموظفين السابقين في قوات الدفاع والأمن الذين انشقوا قبل اعتقال السيد غباغبو والعديد من الشباب غير المدربين الذين تم تجنيدهم خلال هجوم القوات الجمهورية لكوت ديفوار، بيد أن حجمها الحالي ما زال غير مؤكد. ونتيجة لعدم دفع الرواتب بانتظام، تلجأ بعض عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار إلى الابتزاز والنهب في أيديجان وأجزاء أخرى من البلاد. غير أن الحكومة بدأت في دفع الرواتب لأفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار في شهر أيار/مايو. ويعطي المزيج المتنوع للأزياء العسكرية صورة سلبية كما يتم استغلالها من قبل المجرمين الذين ينتحلون صفة أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وأشار بعض المشاركين في المناقشات إلى انعدام ثقة قطاعات من السكان

حاليا في القوات الجمهورية لكوت ديفوار. ورحبت الحكومة باقتراح مطالبة الشركاء الثنائيين بالتبرع بزى عسكري للقوات. وفيما يتعلق بإعادة توحيد الجيش في المستقبل، نصح الرئيس واتارا بأن يظل الإطار والحصص المنصوص عليها في اتفاقات واغادوغو سارية، والإبقاء عليها.

٢٨ - ورغم أن الحكومة اتخذت بالفعل قرارا بإرسال القوات الجمهورية لكوت ديفوار في نهاية المطاف إلى الثكنات ونشر قوات الشرطة والدرك لحفظ القانون والنظام، لا يزال هناك عدد من العضلات الخطيرة. أولا، أن الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة بناء الشرطة والدرك المتداعيين ستستغرق وقتا طويلا كي تكتسب زخما. وثانيا، يمكن أن يؤدي الانسحاب الكامل السابق لأوانه للقوات الجمهورية لكوت ديفوار إلى ثكناتها، رغم عيوبها، إلى انتكاسات خطيرة للجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في الوضع الأمني.

٢ - الشرطة والدرك

٢٩ - يعود رجال الشرطة والدرك، الذين بلغ عددهم حوالي ٣٠.٠٠٠ قبل الأزمة، ببطء إلى العمل، رغم تدابير بناء الثقة التي تتخذها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتشجيع العاملين في مجال إنفاذ القانون على العودة إلى عملهم. وقد سجل حتى الآن ٨٥ في المائة منهم نفسه لاستئناف العمل، لكن عددا قليلا جدا هو الذي يعمل بالفعل. وهم يضطلعون بأنشطة محدودة للغاية، معظمها بالاشتراك مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار وجاء تقييم الكثير ممن شاركوا في المناقشات سلبيا لمؤسسات إنفاذ القوانين هذه حتى بدون تأثير الأزمة، وذلك بسبب الإفلات من العقاب، وانعدام المساءلة، والتسييس، والفساد، والتغيب، ونقص التدريب والمعدات.

٣٠ - وألقت الحكومة الضوء على نقص الأسلحة المتوفرة للشرطة. وفي رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو، طلب وزير الداخلية إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تسليم الأسلحة التي جمعتها للشرطة في كوت ديفوار. بيد أن عملية الأمم المتحدة مضطرة للتحقق، بالتنسيق مع فريق من الخبراء، مما إذا كانت هذه الأسلحة تم استيرادها بالمخالفة لنظام حظر توريد الأسلحة قبل تسليمها إلى السلطات.

٣ - المؤسسات القضائية والإصلاحية

٣١ - نتيجة للأزمة، توقف عمليا النظام القضائي عن أداء مهامه، مع انهيار النظام القضائي في الجنوب. حيث تضررت جزئيا ١٧ من أصل ٢٦ محكمة في الجنوب أو نهبت خلال هذه الفترة. وفي الشمال، هجر العديد من القضاة والمدعين العامين وظائفهم. إضافة إلى ذلك،

يفتقر القضاء إلى الاستقلال، ويعاني من عدم كفاية المواد والموارد المالية، وعدم فعالية الإجراءات وتسييس موظفيه، وعدم كفاية أنظمة إدارة القضايا، والفساد والنظرة العامة السيئة إليه. وكان تأثير الأزمة على نظام الإصلاحات وحيما بنفس القدر. فقد توقفت السجون عن العمل في الجنوب وتضررت؛ وفر جميع السجناء من السجون الجنوبية وعددها ٢٢ سجنا، ولم تتم إعادة القبض عليهم بعد. وفي الشمال، لم يكن يعمل سوى ٣ سجون فقط من ١١ سجنا قبل الأزمة.

٣٢ - وقد وقع الاتحاد الأوروبي مشروعا تبلغ قيمته ١٨ مليون يورو مع الحكومة في ٦ أيار/مايو لإصلاح وتحديث النظام القضائي ونظام السجون بهدف تعزيز قدرات الحكومة على تحسين الوصول إلى العدالة وإصلاح المحاكم وتحسين ظروف الاعتقال. وتساعد عملية الأمم المتحدة في تحديد بعض السجون في أبيدجان وغيرها من المواقع في الجنوب.

جيم - نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتفكيك الميليشيات

٣٣ - أدت الأزمة التي أعقبت الانتخابات بدرجة كبيرة إلى تفاقم التحدي المتمثل في نزع السلاح والتسريح نتيجة لتجنيد أفراد جدد وانتشار الجماعات المسلحة. وزادت حالات هؤلاء المقاتلين، لكن الأرقام لا تزال غير واضحة في هذه المرحلة حيث تتراوح التقديرات بين ٥٠.٠٠٠ و ١٠٠.٠٠٠ حالة. ونظرا لحجم الحالات المتنوعة، فإن الاتفاق على معايير الأهلية الملائمة للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدارة التوقعات يشكل تحديات رئيسية لوضع برنامج جديد. وأكد أصحاب المصلحة الوطنيون أيضا على الحاجة الملحة لإعادة الإدماج، وبرامج تشغيل الشباب.

دال - جمع الأسلحة من الجماعات المدنية

٣٤ - ما زال عدد كبير جدا من الأسلحة في أيدي جماعات من المدنيين، لا سيما في أبيدجان والغرب. وكانت سياسة النظام السابق تقوم على تسليح الجماعات المتعاطفة معه بشكل منتظم، وتم توزيع الآلاف من قطع السلاح على الميليشيات والشباب وجماعات أخرى في جميع أنحاء البلاد، الأمر الذي تصاعد خلال الأزمة. كما تم نهب مخزونات قوات الدفاع والأمن من الأسلحة، بما في ذلك من قبل المدنيين، مع تفكيك القوات. ونتيجة لذلك، يظل خطر العنف المسلح المحلي قائما في جميع أنحاء كوت ديفوار نظرا لتوافر كميات ضخمة من الأسلحة.

هاء - إعادة بسط إدارة الدولة وتوسيع نطاق سلطة الدولة

٣٥ - أسهمت الأزمة التي أعقبت الانتخابات في مزيد من تقليص سلطة الدولة وإدارتها. وأعرب أصحاب المصلحة الوطنيون عن رأي مفاده أن إعادة توحيد البلاد، بما في ذلك مركزية الخزنة العامة، ينبغي أن تكون الآن أكثر سهولة نتيجة لتغير السياق السياسي. ففي الغرب والجنوب، أبرزت الأزمة ضعف مؤسسات الدولة، بما في ذلك تسييس المسؤولين فيها وعدم القدرة على تقديم الخدمات. ويعود الموظفون المدنيون ببطء إلى عملهم، لكن ما زالوا غائبين إلى حد كبير في الغرب، بينما ستستغرق عودة معظم وزارات الحكومة وإدارات الدولة الإقليمية إلى العمل بشكل كامل بعض الوقت بسبب تخريب المباني العامة وتدمير السجلات ونهب المعدات. وتجرى الحكومة جردا للدمار المادي الذي لحق بمباني الدولة ومعداتها. وشدت العديد من المشاركين في المناقشات على ضرورة تعزيز المؤسسات من خلال معالجة قضايا الفساد، والشفافية، والحكم.

واو - الحالة السياسية والانتخابات التشريعية

٣٦ - شكل تنصيب الرئيس واتارا في ياموسوكورو خطوة رئيسية نحو استعادة النظام الدستوري بشكل تام. وعلى الرغم من رفض الجبهة الشعبية الإيفوارية المشاركة في الحكومة، فقد أكد أعضاء الجبهة الشعبية الإيفوارية والمرتبطين بالرئيس السابق غباغبو المحتجز حاليا في فندق بيرغولا أنهم يعترفون بالرئيس واتارا كرئيس شرعي، معربين عن استعدادهم للإسهام في عملية المصالحة الوطنية وإعادة البناء. ودعوا أيضا إلى اعتماد قانون للعفو يشمل جميع الأفعال والجرائم المرتكبة خلال الأزمة التي نشبت عقب الانتخابات.

٣٧ - وشدت جميع الجهات المعنية الوطنية، باستثناء أعضاء الجمعية الوطنية المنتمين للجبهة الشعبية الإيفوارية، على ضرورة إجراء انتخابات تشريعية بأسرع ما يمكن، وقبل نهاية العام. وشدت على أهمية هذه الانتخابات لاستعادة النظام الدستوري في كوت ديفوار بشكل تام، وتحقيق المصالحة الوطنية والحكومة الشاملة. وسيلزم التغلب على تحديات هائلة لكي يمكن الوفاء بالجدول الزمني المتوخى. فقد تعرض مقر اللجنة الانتخابية المستقلة ومكاتبها في جميع أنحاء البلد للتخريب، ونُهبت المعدات والمركبات ودُمرت السجلات. ويتعين حشد تمويل؛ ويلزم تأمين عودة المشردين واللاجئين؛ ويتعين معالجة الحالات المتبقية لتحديد هوية الناخبين المؤهلين؛ ويلزم تحديث القوائم الانتخابية؛ وتحديد الدوائر الانتخابية. ويجب تحقيق استقرار الحالة الأمنية بشكل كاف، ويجب تهيئة بيئة سياسية مواتية للانتخابات. وفيما يتعلق بتكوين اللجنة الانتخابية المستقلة، أفاد الرئيس واتارا بأنه سيحري الإبقاء على

الصيغة التي تم الاتفاق عليها في اتفاق بريتوريا، بيد أن هذه المسألة قد تصبح مثار نزاع. وفي الوقت نفسه، يتوقع معظم المحاورين استمرار الولاية الممنوحة لمثلي الخاص للتصديق على نتائج الانتخابات. وتزور بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية كوت ديفوار في الفترة من ١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه.

زاي - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

٣٨ - أنشأ الرئيس واثارا لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة ولكنه شدد أيضا على أن المصالحة الوطنية لن تعني الإفلات من العقاب. بالرغم من أن كوت ديفوار ليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فإن الرئيس السابق غباغبو قد أقر بولاية المحكمة في عام ٢٠٠٣، وأكد الرئيس واثارا من جديد هذا الإقرار، في رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١١، طلب فيها أيضا إلى المدعي العام للمحكمة إجراء تحقيق في أخطر الجرائم التي ارتكبت منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة. وانتهى المدعي العام، عقب فحص أولي، إلى أن هناك أسس معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة قد ارتكبت في كوت ديفوار منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأبلغ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية رئيس المحكمة، في رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، باعتزاه تقديم طلب إلى الدائرة التمهيدية لمنحة إذنا بفتح تحقيق في الحالة في كوت ديفوار. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أن رئيس المحكمة قد أحال الحالة في كوت ديفوار إلى الدائرة التمهيدية الثانية.

٣٩ - ومع ذلك، فمن الضروري اتباع نهج شامل للعدالة الانتقالية يشمل المحاكمات، والإفصاح عن الحقيقة، والتعويضات، والفحص، والإصلاحات المؤسسية. وفي ضوء المسائل المتعلقة بملكية الأراضي والمواطنة في الغرب، أكدت كثير من الجهات المعنية على أهمية التدخلات التي من شأنها معالجة الأسباب الجذرية للتزاع ودعم التماسك الاجتماعي على صعيد المجتمع المحلي، إذ من المرجح بصفة خاصة أن تزيد عودة الأشخاص المشردين إلى مجتمعاتهم المحلية في الغرب من تفاقم التوترات.

حاء - حالة حقوق الإنسان

٤٠ - أدت أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات إلى حدوث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، والعنف الجنسي، وانتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وقدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في ١٥ حزيران/يونيه. وخلصت فيه إلى أن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي قد ارتكبت أثناء الأزمة، حيث

يقدر عدد الأشخاص الذين قتلوا بنحو ٣٠٠٠ شخص. وشددت اللجنة على أن المصالحة الوطنية، بدون تحقيق العدالة، لن تكون مستدامة وأوصت بأن تجري الحكومة تحقيقات كاملة ومحيدة وشفافة في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم أولئك المسؤولين عنها إلى العدالة.

٤١ - وعلى الرغم من تناقص انتهاكات حقوق الإنسان من حيث الحدة، فلا تزال هناك تحديات هائلة: فالسكان لا يزالون عرضة للخطر بسبب الحالة الأمنية المشقة والفراغ الأمني في بعض المناطق، وانتشار الأسلحة والجماعات المسلحة، ووجود مخلفات الحرب من المتفجرات، والضعف الشديد للمؤسسات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وتراث الإفلات من العقاب. وهناك أيضا الخطر المستمر للأعمال الانتقامية، الذي من شأنه أن يقوض الجهود المبذولة دعما للتماسك الاجتماعي والمصالحة. وقد تلقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقارير عن عدد من الحالات التي تتعلق بعناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار، والتي يجري التحقيق فيها. واعترف جميع المحاورين، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء، بأنه لا غنى عن التصدي للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة والحماية الفعالة لحقوق الإنسان.

١ - العنف الجنسي والجنساني

٤٢ - لا يزال العنف الجنسي منتشرًا في جميع أنحاء البلد وهو حاد بشكل خاص في الغرب. وأفادت التقارير عن حدوث أكثر من ٣٠٠ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، منها ١١٨ من حالات الاغتصاب منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وعلى الرغم من أن بعض هذه الهجمات قد ارتكبتها رجال يرتدون زيا رسميا، فإن أغلب المعتدين معروفين للضحية.

٢ - الأطفال

٤٣ - كان الأطفال ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق التي ارتكبت أثناء الأزمة. وحدث ارتفاع حاد في تجنيد الأطفال في صفوف الجماعات المسلحة وغيرها من الجماعات المرتبطة بشكل غير مباشر بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار، بينما كانت حالات تجنيد الأطفال في القوات المسلحة النظامية منخفضة نسبيا. وشوهد بعض الأطفال وهم يحملون السلاح، في حين أفادت التقارير بأن آخرين يدعمون الجماعات المسلحة في نقاط التفتيش. وقد وثقت حالات مجموعها ٧٧ حالة من حالات قتل الأطفال وتشويههم أثناء الأزمة وكذلك حالات للعنف الجنسي ضد الأطفال ارتكبتها الميليشيات الموالية لغبغبو، والمرترقة وأفراد من القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

طاء - حماية المدنيين

٤٤ - أضرت الحالة الراهنة لوكالات الأمن وإنفاذ القانون الإيفوارية بقدرات هذه الوكالات على حماية المدنيين، وستستغرق وقتاً لإعادة بناء هيكلها. وسيتطلب هذا أن تواصل كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري عملية حماية المدنيين في إطار ولاية كل منهما.

باء - دور وسائط الإعلام

٤٥ - شدد الرئيس واتارا على الحاجة الملحة لأن تقوم وسائط الإعلام، التي كانت مسيسة وحزبية بشكل كبير، بدور أكثر إيجابية في المستقبل، وأن تسهم في عملية المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، دعا الرئيس واتارا وكثير من الجهات المعنية الوطنية إلى اتخاذ تدابير لكفالة الأداء الفعال للهيئات التنظيمية، وعلى الأخص المجلس الوطني للصحافة والهيئة العليا للإعلام المسموع والمرئي التي أنشئت مؤخراً.

كاف - الحالة الإنسانية

٤٦ - تعرض نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص للتشريد داخل كوت ديفوار، وعلى وجه التحديد في أبيديجان وفي الغرب، وفر أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة، إلى ليبيريا في المقام الأول. ونظراً لاستمرار انعدام الأمن والخوف من الانتقام، فإن عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً لا تزال بطيئة وقد تنشأ حالة تمتد فترة مطولة نتيجة للتشرد. ومن المرجح أن تثير عودة الأشخاص المشردين إلى مجتمعاتهم المحلية في الغرب قضايا لم تتم تسويتها بعد تتعلق بالأسباب الجذرية للأزمة، ولا سيما الحصول على الأراضي وملكية الممتلكات. ولذلك فثمة حاجة ملحة إلى ربط المساعدة الإنسانية ببرنامج قوي للإنعاش، ومعالجة مسألة التماسك الاجتماعي على الصعيد الوطني وصعيد المجتمعات المحلية، ولا سيما في الغرب، وتعزيز أنشطة بناء السلام.

٤٧ - وأعاقَت الأزمة أيضاً سبل كسب العيش والخدمات الاجتماعية الأساسية، مما أدى إلى تدهور الظروف المعيشية. وسيكتسي التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، إلى جانب تلبيته أولويات الإنعاش العاجلة بما فيها تقديم الخدمات العامة الأساسية، أهمية حاسمة في تيسير مشاركتهم في عمليات تحقيق الاستقرار والسلام. وبدأت الحكومة في تلبية أشد احتياجات السكان إلحاحاً عن طريق برنامجها للطوارئ الذي تبلغ قيمته ١٠٠ مليون دولار، والذي يرمي إلى إعادة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية بتمويل من الاتحاد الأوروبي وفرنسا.

ولا تزال الخطة المنقحة للعمل الإنساني في حالات الطوارئ تعاني من نقص خطير في التمويل إذ لم تتم تغطية إلا نسبة ٢٥ في المائة فقط من احتياجاتها البالغ قدرها ١٨٠ مليون دولار في ٨ حزيران/يونيه.

لام - الحالة الاقتصادية

٤٨ - تضرر الاقتصاد الإيفواري بشدة من جراء الأزمة ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو سلبي لعام ٢٠١١. وكان من المقرر أن تصل كوت ديفوار في هذا العام إلى نقطة الإنحياز في ما يتعلق بتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونتيجة للأزمة، تأخر ذلك حتى عام ٢٠١٢ على الأقل. ومع رفع الجزاءات الدولية، استؤنف النشاط الاقتصادي بإعادة فتح المصارف، والأعمال التجارية. وسدّدت الحكومة للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ما عليها من متأخرات تتعلق بخدمة الديون. ويعد البنك الدولي عملية لدعم الميزانية بمبلغ لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار، ووافق مصرف التنمية الأفريقي مؤخرا على دعم للميزانية بنحو ١٥٠ مليون دولار، وفي الوقت نفسه يخطط صندوق النقد الدولي لتقديم قرض بمبلغ ١٢٥ مليون دولار في إطار مرفقه لتقديم القروض في حالات الطوارئ. ومن أجل الوصول إلى نقطة الإنحياز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سيتعين على الحكومة أن تنقح استراتيجيتها المتعلقة بقطاع الكاكاو وأن تحرز تقدما نحو تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر.

ميم - الجوانب دون الإقليمية واستئناف الميسر الاضطلاع بدوره

٤٩ - تشكل القوات الموالية لغاغبو من المرتزقة والميليشيات وعناصر القوات الإيفوارية للدفاع والأمن السابقة في الغرب، تهديدا خطيرا ليس لكوت ديفوار فحسب، بل لجيرانها أيضا. ومعظم جيران كوت ديفوار عرضة لخطر عدم الاستقرار، نظرا لسهولة اختراق الحدود ولسجل المقاتلين السابقين والميليشيات في المنطقة دون الإقليمية الذين يتصرفون كمقاتلين مأجورين. ودعا كل من الرئيس ورئيس الوزراء إلى قيام الأمم المتحدة بدور أقوى للتصدي لتحركات المرتزقة والجماعات المسلحة والأسلحة عبر الحدود إلى داخل ليبيريا. غير أن كثيرا من الجهات المعنية أشارت إلى أن التركيز ينبغي أن ينصب ليس على المرتزقة الليبريين فحسب، إذ أن بلدانا مجاورة أخرى عرضة للخطر أيضا. ولذلك فإن وضع استراتيجية على الصعيد دون الإقليمي للتصدي لهذا التحدي يشكل أمرا بالغ الأهمية.

٥٠ - وسيظل دور المنطقة دون الإقليمية حاسماً في هذا الشأن. وقد طلب الرئيس واتارا من الميسر مواصلة مساعدة الحكومة في تنفيذ الجوانب التي لم يكتمل تنفيذها من اتفاقات واغادوغو، وأرسل لي رئيس الوزراء سورو رسالة يطلب فيها من الأمم المتحدة توسيع نطاق الدعم المقدم إلى مكتب الممثل الخاص للميسر في أبيدجان.

نون - سلامة وأمن الموظفين

٥١ - تحسنت سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة منذ أن توقفت الهجمات المباشرة على موظفي المنظمة عقب إلقاء القبض على الرئيس السابق غباغبو. غير أن التحديات لا تزال مستمرة وخاصة بسبب الحالة الأمنية المتقلبة ومحدودية قدرات قوات الأمن الإيفوارية على كفاءة توفير الحماية الفعالة للسكان والموظفي الأمم المتحدة.

خامسا - توصيات بعثة التقييم

٥٢ - عرضت الجهات المعنية الوطنية، بمن فيها الرئيس ورئيس الوزراء، وجهة نظر مشتركة بشأن طابع المساعدة التي تتوقع هذه الجهات من المنظمة تقديمها في مجالات محددة، مشددة على أن استمرار وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة أمران ضروريان لتحقيق استقرار الحالة الأمنية وإعادة بناء البلد.

٥٣ - واستناداً إلى المجالات ذات الأولوية التي حددتها الحكومة والطلبات المقدمة من جانبها، ومع مراعاة الدور الذي سيؤديه الشركاء الآخرون، يوصى بأن ينصب تركيز الأمم المتحدة على المجالات المبينة أدناه من أجل تقديم الدعم الفعال للحكومة في التصدي لأشد التحديات إلحاحاً بهدف تحقيق استقرار الحالة الأمنية، ومنع الانتكاس والعودة إلى تجدد النزاع وتهيئة مجال يتيح للحكومة استعادة قدراتها المفقودة.

ألف - دعم جهود تحقيق استقرار الحالة الأمنية

٥٤ - يوصى بأن تؤدي عملية الأمم المتحدة دوراً أكبر في مساعدة السلطات الوطنية على تحقيق استقرار الحالة الأمنية، مع التركيز بوجه خاص على أبيدجان والغرب، بما في ذلك المناطق الحدودية. وستزيد عملية الأمم المتحدة لذلك من الدوريات المشتركة مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار والشرطة وقوات الدرك، وتسهل استئناف الشرطة والدرك الاضطلاع بمسؤوليات إنفاذ القانون، وتردع أنشطة الميليشيات وأفراد قوات الدفاع والأمن السابقين والمرترقة وغيرهم من الجماعات المسلحة، وتساعد في حماية المدنيين. وستواصل

أيضا عملية الأمم المتحدة جمع الأسلحة وتأمينها والتخلص منها والمساعدة في إزالة المخلفات المتفجرة الباقية بعد الحروب، حسب الاقتضاء.

٥٥ - ويوصى بأن تعزز عملية الأمم المتحدة، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٩٨٠ (٢٠١١) و ١٩٨١ (٢٠١١)، دعمها لسلطات كوت ديفوار وليبيريا في رصد التحديات الأمنية عبر الحدود ومواجهتها. وستزيد عملية الأمم المتحدة، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وجودها ودورها في المناطق الحدودية، لا سيما في النقاط الساخنة، وستجري تقييما مشتركا لحركة العناصر المسلحة والأسلحة عبر الحدود وعمليات تشريد السكان المدنيين والاعتداء عليهم، وتبادل المعلومات بشأن ذلك، وتعطي الأولوية لتقديم دعم لعمليات مؤسسات الأمن الوطني في المناطق الحدودية بوسائل منها القيام بدوريات مشتركة معها وبناء قدراتها، والقيام بالتخطيط للطوارئ بالتعاون مع السلطات الوطنية. وفي الوقت نفسه، تلزم استراتيجية دون إقليمية أوسع نطاقا، وأسشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضع هذه الاستراتيجية، التي ستساهم فيها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وغيرها من كيانات الأمم المتحدة المتواجدة في المنطقة دون الإقليمية. وينبغي أن ينسق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الأعمال التي تقوم بها كيانات الأمم المتحدة المتواجدة في المنطقة دون الإقليمية لدعم وضع الاستراتيجية دون الإقليمية.

باء - دعم إعادة تشكيل مؤسسات الأمن و سيادة القانون وإصلاحها

٥٦ - يوصى بأن تدعم عملية الأمم المتحدة، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الثنائيين، الحكومة في إعادة تشكيل مؤسسات الأمن وسيادة القانون وإصلاحها، وخاصة القوات المسلحة والشرطة والدرك والقضاء والسجون. وسيشمل ذلك تقديم دعم لعملية الحوار الوطني لتيسير خلق رؤية للأمن القومي، ومساعدة الحكومة على إجراء استعراض للمؤسسات الأمنية على نطاق القطاع، وتطوير استراتيجية شاملة للأمن الوطني ووضع خطط لإصلاح هذه المؤسسات، تتضمن آليات للحكم والرقابة المدنية، فضلا عن وضع استراتيجية وطنية لقطاع العدالة وتنفيذها. وينبغي أن تقدم بعثة الأمم المتحدة أيضا، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، التدريب لقوات الأمن وإنفاذ القانون في مجالات حقوق الإنسان وحماية الأطفال والعنف الجنسي والجنساني؛ وتقديم الدعم فيما يتعلق بوضع آلية للتدقيق من أجل الموظفين الذين سيتم استيعابهم في الخدمات؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

٥٧ - ويُوصى كذلك بأن تقدم عملية الأمم المتحدة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، الدعم في وضع وتنفيذ برنامج للأمم المتحدة متعدد السنوات لدعم العدالة، من أجل تطوير الشرطة والقضاء والسجون وإمكانية اللجوء إلى العدالة في كوت ديفوار، فضلا عن الإصلاح الأولي العاجل للبنية التحتية ذات الصلة، وتوفير المعدات، مع أخذ المساعدة التي تُقدم في هذه المجالات من جانب الشركاء الآخرين في الاعتبار. وينبغي أيضا أن تقدم عملية الأمم المتحدة الدعم في مجال تنمية القدرات، بوسائل من بينها توفير التدريب المتخصص للشرطة والدرك وموظفي السجون، والاشتراك معهم في موقع واحد، وتقديم برامج للتوجيه.

٥٨ - ولضمان التنسيق الفعال والشفافية والمواءمة بين الجهود، والتقسيم الواضح للعمل بين العديد من الشركاء الذين يرغبون في المساعدة في عملية إصلاح قطاع الأمن، يوصى بتنسيق الدعم المقدم لإجراء هذا الإصلاح، استنادا إلى خطة رئيسية تحدد المهام الرئيسية وتقسيم المسؤوليات، من خلال على سبيل المثال الفريق العامل الذي أنشئ في مكتب رئيس الوزراء، وفي ظل قيام ممثلي الخاص بأداء دور رئيسي في تنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين. وينبغي أيضا أن توفد عملية الأمم المتحدة خبيرا للعمل في مكتب رئيس الوزراء في المسائل المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني، تلبية لطلب رئيس الوزراء.

جيم - دعم نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتفكيك الميليشيات

٥٩ - ينبغي أن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين، بمساعدة الحكومة في وضع برنامج وطني جديد لتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم ونزع سلاحهم وتفكيك الميليشيات، يتناسب مع السياق الجديد، ويبني على الدروس المستفادة من الماضي، ويأخذ في الاعتبار حقوق الفئات المختلفة من الأشخاص الذين سيحري تسريحهم، بمن فيهم الأطفال والنساء، واحتياجات هذه الفئات. وينبغي أن تواصل أيضا عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم تسجيل المحاربين السابقين وتصنيفهم، ومساعدة السلطات الوطنية في جمع الأسلحة وتأمينها، ودعم عملية نزع سلاح العناصر المسلحة الأجنبية وإعادةها إلى أوطانها. وستستمر المشاريع الصغيرة، التي يبلغ عددها ١٠٠٠ مشروع، والتي بدأتها عملية الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل الانتخابات بتمويل طوعي وفي إطار مشاريع الأثر السريع في توفير مصادر رزق بديلة مستدامة لبعض المحاربين السابقين. ويوصى بأن يدعم فريق الأمم المتحدة القطري بالتشاور مع الحكومة وسائر الشركاء المهتمين وضع خطة لتنفيذ هذه المشاريع كجزء من إعادة إدماج المحاربين السابقين.

دال - دعم عملية جمع الأسلحة من المجتمعات المدنية

٦٠ - ينبغي أن تدعم عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، الحكومة في وضع وتنفيذ برامج لجمع الأسلحة من المجتمعات المحلية، التي ينبغي أن ترتبط بالحد من العنف وتحقيق المصالحة في المجتمعات المحلية من أجل الإسهام في ترسيخ أمن المجتمع والتماسك الاجتماعي.

هاء - دعم إعادة بسط إدارة الدولة وتوسيع نطاق سلطة الدولة

٦١ - يوصى بأن تعزز عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري دعمهما للسلطات الإيفوارية من أجل بسط سلطة الدولة الفعالة وإعادة ترسيخها وتعزيز الإدارة العامة وتقديم الخدمات العامة في المجالات الرئيسية في جميع أنحاء البلد على الصعيدين الوطني والمحلي، وأن تنفذ كذلك الجوانب غير المكتملة من اتفاقات واغادوغو حيث إنها ذات صلة بإعادة توحيد البلد، الأمر الذي سيستلزم استمرار وجود موظفي الجمارك الثمانية المعارين الذين أذن بهم مجلس الأمن في وقت سابق.

واو - دعم الجهود الرامية إلى هئية بيئة سياسية إيجابية وإجراء انتخابات تشريعية

٦٢ - ستؤدي بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري دورا هاما في تعزيز عملية سياسية شاملة للجميع ودعم هئية بيئة سياسية مواتية للانتخابات المقبلة، من خلال وسائل منها الاتصال بالأحزاب السياسية، ورصد أنشطتها ودعم تطويرها. وينبغي بذل جهود محددة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وينبغي أن تدعم عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري تنظيم وإجراء الانتخابات التشريعية، وتوفير المساعدة اللوجستية والتقنية الملائمة، وتساعد السلطات الوطنية في وضع ترتيبات أمنية فعالة، مع أخذ النتائج التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية بعين الاعتبار. وينبغي الإبقاء على ولاية ممثلي الخاص للتصديق على النتائج، مع إدخال التعديلات اللازمة لأخذ خصوصية الانتخابات التشريعية في الحسبان.

زاي - دعم الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

٦٣ - ينبغي أن تقدم عملية الأمم المتحدة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، الدعم للحكومة في تطوير نهج شامل للعدالة الانتقالية يشمل إجراءات المقاضاة والإفصاح عن الحقائق والتعويضات والإصلاحات المؤسسية. ويوصى أيضا بأن تدعم الأمم المتحدة لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة من أجل ضمان قيامها بعملها وفقا للمبادئ والمعايير المعترف بها دوليا.

وينبغي أيضا تقديم دعم لتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك إنشاء وتفعيل آليات لمنع نشوب النزاعات أو تخفيف حدتها أو حلها، وبصفة خاصة على الصعيد المحلي.

حاء - دعم الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٦٤ - ينبغي لعملية الأمم المتحدة أن تدعم تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الدولية وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية ذات الصلة. وينبغي أن تواصل العملية أيضا تعزيز قدراتها في ما يتعلق برصد حقوق الإنسان والتحقيق والإبلاغ في هذا المجال، بما في ذلك الإبلاغ العام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكفل عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري إجراء مزيد من الرصد والإبلاغ المنتظمين عن العنف الجنسي والجنساني على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ١٩٦٠ (٢٠١٠). وينبغي للفريق القطري أيضا مساعدة الحكومة في وضع اللمسات الأخيرة لاستراتيجية وطنية متعددة القطاعات لمكافحة العنف الجنسي والجنساني. وينبغي إعادة تفعيل آلية الرصد والإبلاغ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

طاء - حماية المدنيين

٦٥ - تواصل عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل مع الشركاء الآخرين لمساعدة السلطات الوطنية في حماية السكان المدنيين من خلال التواجد والردع والتدخل المباشر عند الاقتضاء، في نطاق ولاية كل منهما، مع أخذ الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة في الاعتبار. ويوصى كذلك بأن تقوم عملية الأمم المتحدة والفريق القطري بمراجعة استراتيجية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين بحيث تأخذ في الاعتبار الحقائق الجديدة على أرض الواقع، وتعزز التنسيق وتتضمن تدابير لمنع العنف الجنسي وفقا للقرار ١٩٦٠ (٢٠١٠)؛ وإنشاء فريق عامل معني بالحماية؛ ووضع تدابير محددة للحماية من قبيل نظم الإنذار المبكر، وفرق الحماية المشتركة، والاتصال بالمجتمع المحلي.

ياء - دعم وسائط الإعلام

٦٦ - يوصى بأن تواصل عملية الأمم المتحدة رصد وسائط الإعلام الإيفوارية عن كثب وأن تقدم المساعدة، حسب الاقتضاء، إلى وسائط الإعلام والهيئات التنظيمية من خلال وسائل من بينها توفير التدريب، بغية تمكينها من أداء دور أكثر إيجابية. وينبغي أن تواصل عملية الأمم المتحدة أيضا استخدام قدراتها في مجال البث الإذاعي، عبر أثر محطاتها الإذاعية، من أجل المساهمة في الجهود الشاملة الرامية إلى تهيئة بيئة سلمية، لتحقيق غايات من بينها إجراء الانتخابات التشريعية.

كاف - جهود الدعم المبذولة لمعالجة الوضع الإنساني

٦٧ - ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري وعملية الأمم المتحدة الإمعان في تعزيز تقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات السكانية المتأثرة بالتزاع والفئات الضعيفة، وتيسير الانتقال إلى تحقيق الانتعاش عن طريق دعم الأولويات والبرامج الوطنية المحددة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للفريق القطري وعملية الأمم المتحدة دعم السلطات في وضع استراتيجية تقدم حولا دائمة لمسألة المشردين داخليا واللاجئين وتنفيذها، وتقديم الدعم لتنفيذ برنامج الرئيس الخاص بالطوارئ، ولا سيما في ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية، ووضع خطة طوارئ للتحضير لعودة المشردين، ودعم إنشاء هيكل تنظيمي مشترك بين الوزارات للشؤون الإنسانية.

لام - دعم عملية الانتعاش الاقتصادي

٦٨ - في حين سيوفر الجزء الأكبر من الدعم المقدم للحكومة في مجال التنمية الاقتصادية من خلال شركاء متعددي الأطراف وثنائيين، يوصى بأن تساعد منظومة الأمم المتحدة السلطات الإيفوارية في تحسين تخطيط التنمية وإعادة الإعمار من خلال دعم تنقيح استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تدعم تنمية القدرات في مجال تخطيط وتنسيق المعونة. وينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أيضا دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال تدخلات توليد فرص العمل وكسب الرزق.

ميم - دعم الجهود دون الإقليمية

٦٩ - يوصى بأن تواصل عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل مع مكتب الميسر وممثله الخاص في دعم تنفيذ الجوانب غير المكتملة من العملية السياسية. ووفقا لما طلبه رئيس الوزراء، ينبغي أن توفر عملية الأمم المتحدة أيضا الدعم اللوجستي المناسب لمكتب الممثل الخاص للميسر.

سادسا - توصية بشأن تشكيل ونشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٧٠ - في ضوء استمرار التحديات الأمنية وأثر الأزمة على المؤسسات الأمنية الوطنية، يوصى بتمديد ولاية العملية لمدة ١٢ شهرا إضافيا. وستواصل استعراض قوام البعثة من العسكريين وأفراد الشرطة وتشكيلها ونشرها بعد الانتخابات التشريعية، مع مراعاة الحالة الأمنية السائدة والتقدم المحرز نحو إعادة بناء المؤسسات الوطنية المعنية بالأمن وسيادة القانون. وسيشكل نجاح الانتخابات التشريعية مرحلة حاسمة لتعديل دور العملية وتشكيلها في المستقبل. وبالنسبة للقدرات التي نقلت بشكل مؤقت من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة

في كوت ديفوار، قدمت التوصيات التي طلبها مجلس الأمن في قراره ١٩٨١ (٢٠١١) في رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه موجهة إلى رئيس المجلس (S/2011/351).

ألف - العنصر العسكري

٧١ - يضم القوام العسكري الحالي للعملية، في ٢٠ حزيران/يونيه، ٦٨٤ ٨ فردا من بينهم ٤٠٢ ٨ من الجنود و ١٨٦ مراقبا عسكريا و ٩٦ ضابطا للأركان، مقابل عدد أقصى مأذون به يبلغ ٧٩٢ ٩ فردا. ومن أصل ٢٠٠٠ جندي إضافي مأذون بهم في قرار مجلس الأمن ١٩٦٧ (٢٠١١)، تم نشر ١٠٢٤ جنديا وسيجري نشر ما تبقى من الأفراد عما قريب.

٧٢ - وخلال الأزمة، أعيد نشر ما يبلغ خمس سرايا والقوة الاحتياطية من شمال وشرق أيدجان. ومع استقرار الحالة الأمنية في أيدجان ووصول قوات جديدة إضافية، تعود هذه الوحدات إلى مواقعها السابقة. وتقوم العملية بتعزيز قواتها في الغرب بنشر قوات في تابو وتوليلو وتاي وإعادة تشكيل قواتها الاحتياطية، مع الاحتفاظ بالمرونة لتنفيذ أي عملية أخرى لإعادة النشر. وعلى ضوء تفكك أجهزة الأمن وأجهزة إنفاذ القانون الوطنية، سيضطر العنصران العسكري والشرطي للعملية إلى مواصلة تعزيز دورهما في حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها وعتادها، بما في ذلك ترتيباتها المتعلقة بحماية الجهات الإيفوارية المعنية والمنشآت الرئيسية. ويوصى بالإبقاء على العدد الإضافي المأذون به سابقا والذي يبلغ ٤٠٠ ٢ جندي و ١٠٠ شرطي، إلى ما بعد الانتخابات التشريعية.

٧٣ - وخُفض قوام قوة ليكورن، التي تم زيادة عدد أفرادها خلال الأزمة، فعاد إلى ٩٠٠ جندي. ونشرت هذه القوات في منطقة أيدجان أساسا. وقام مجلس الأمن، بقراره ١٩٦٢ (٢٠١٠) و ١٩٨١ (٢٠١١)، بتمديد الإذن الذي منحه لقوة ليكورن لتقديم الدعم للعملية، ضمن حدود انتشار القوة وقدراتها، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١. وما زال الدعم الذي تقدمه قوة ليكورن ضروريا.

باء - عنصر الشرطة

٧٤ - يبلغ القوام الحالي لعنصر الشرطة في العملية، بما في ذلك التعزيزات، في ٢٠ حزيران/يونيه، ٢٦٥ ١ فردا من أفراد الشرطة، يشكلون ٦ من وحدات الشرطة المشكلة التي تضم ٩٥٩ ضابطا و ٣٠٦ من ضباط الشرطة المدنية، مقابل عدد أقصى مأذون به يبلغ ٣٥٠ ١ فردا. ويضم عنصر الشرطة ١٨ امرأة.

٧٥ - فضلا عن القيام بدوريات مشتركة مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار والتمركز في مخافر الشرطة كتدبير لبناء الثقة، تقوم شرطة العملية بتوفير الأمن في مواقع ثابتة في بعض المنشآت الرئيسية وتواصل القيام بتحقيقات في مجال حقوق الإنسان والمساعدة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى ضوء تناقص قدرة الشرطة والدرك في كوت ديفوار، يوصى بأن يأذن مجلس الأمن بإعادة تحويل ١٠٠ فرد من أفراد وحدات الشرطة المشككة إلى فرادى ضباط الشرطة المدنية، فضلا عن تحويل ١٢٠ فردا إضافيا، مع زيادة القوام الإجمالي المأذون به من أفراد الشرطة بما عدده ٢٠٥ من الأفراد المتخصصين في مجالات مكافحة الشغب وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية والشرطة القضائية والتحقيق الجنائي والطب الشرعي والعنف الجنسي والجنساني والجريمة المنظمة وإدارة الحدود للمساعدة في بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون الإيفوارية.

سابعا - مسائل الدعم

٧٦ - استلزمت الأزمة التي تلت الانتخابات قيام عملية الأمم المتحدة باتخاذ تدابير بديلة لكفالة سلسلة توريد بلا عوائق، بما في ذلك إنشاء قاعدة بديلة للوجستيات في بواكيه، واستراتيجية جديدة للدعم اللوجستي، وسلسلة إمدادات موازية من غانا وبوركينا فاسو، وموردين جدد، وعمليات تسليم عن طريق مزيج من النقل الجوي والبري، بما في ذلك من بعثات أخرى لحفظ السلام. وعودة الحالة إلى طبيعتها، تمكنت العملية من إعادة تنشيط سلسلة الإمدادات العادية التي كانت تستخدمها، مع الاحتفاظ بقاعدة اللوجستيات البديلة في بواكيه. وفي المستقبل، ستشمل تحديات الدعم الرئيسية إعادة نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في مواقع جديدة ودعم أنشطة التدريب وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات والدعم اللوجستي للانتخابات التشريعية. وقد يلزم التصدي لهذه التحديات عن طريق تخصيص موارد إضافية في معظم المجالات، بما فيها اللوجستيات.

ثامنا - الجوانب المالية

٧٧ - قدمت الميزانية المقترحة للعملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها في الجزء الثاني من دورتها الخامسة والستين المستأنفة. وانتظارا للنظر المزمع من جانب مجلس الأمن في الاشتراكات المقررة وتعديل ولاية البعثة المشار إليهما في الفقرتين ١٨ و ١٩ من قرارها ١٩٦٢ (٢٠١٠) والفقرة ٢ من قرارها ١٩٨١ (٢٠١١)، أعدت الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ على أساس نشر

١٩٢ مراقبا عسكريا، و ٧ ٢٠٠ من أفراد الوحدات العسكرية و ١ ٢٥٠ من أفراد الشرطة (منهم ٨٠٠ فرد في وحدات الشرطة المشكّلة). وستُبلغ تكلفة التدابير المختلفة المقترحة في هذا التقرير إلى المجلس بأسرع ما يمكن. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بلغت قيمة الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعمليات ٥٣,٦ مليون دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام فكانت تبلغ في ذلك التاريخ ١ ٥٩٩,٣ مليون دولار. وسدّدت إلى الحكومات المساهمة تكاليف القوات والشرطة المشكّلة وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترتين المنتهيتين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على التوالي.

تاسعا - ملاحظات

٧٨ - لقد طوى إلقاء القبض على الرئيس السابق غباغبو صفحة مؤلمة من تاريخ كوت ديفوار ما كان ينبغي أن تحدث بأي حال من الأحوال. ومثل تولي الرئيس واتارا مقاليد الحكم تنويجا لكفاح شعب كوت ديفوار ضد محاولة إحباط رغبته التي أعرب عنها ديمقراطيا. وأود أن أثنى على حكومة كوت ديفوار وشعبها لما أبدياه من قدرة على التحمل في هذا الصدد. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني للدعم الثابت الذي قدمه المجتمع الدولي ومشاركته الفعالة، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والعديد من فرادى القادة في العالم الذين لم يتزعزعوا في دعمهم لكوت ديفوار خلال أوقات شديدة الصعوبة.

٧٩ - ومما طمأنني خلال زيارتي إلى كوت ديفوار في ٢١ و ٢٢ أيار/مايو التقدم المطرد الذي تحرزته حكومة الرئيس واتارا وتزايد دلائل عودة الأمور إلى طبيعتها، وإن كان ذلك على نحو تدريجي. غير أن الحالة الأمنية ما زالت غير مستقرة للغاية، وسيأخذ إصلاح القدرات الوطنية المدمرة بعض الوقت. والتحديات المتعلقة بإعادة ترسيخ سلام واستقرار دائمين تحديات هائلة، حيث أن الأزمة التي تلت الانتخابات أدت إلى تفاقم المشاكل القديمة ومضاعفتها وتراجع التقدم الذي سبق إحرازه في عملية السلام، وأثارت أيضا مشاكل جديدة. وأشعر بالقلق إزاء تزايد المخاطر الكبيرة للعودة إلى النزاع المسلح. وأشد المهام إلحاحا هي مساعدة الحكومة على التصدي للعوامل التي من شأنها أن تشعل فتيل النزاع من جديد، على النحو المحدد في القسم الرابع من هذا التقرير. وستكون الشهور الستة إلى ١٢ شهرا المقبلة حاسمة في تحديد ما إذا كانت كوت ديفوار ستستمر في التعافي بشكل مطرد من الأزمة أم تتزلق من جديد إلى نزاع متجدد. وإنني مقتنع بأن من الممكن تخفيف حدة التهديدات المستمرة لاستقرار كوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية، ولكن الحكومة ستحتاج إلى دعم قوي، من جهات منها الأمم المتحدة.

٨٠ - ولئن كان استتباب الحالة الأمنية لا يزال يشكل الأولوية نظرا لأن تهيئة بيئة أمنية مستقرة يفسح المجال الضروري لتقدم الجهود المبذولة في المجالات الأخرى ذات الأولوية التي حددها الرئيس والحكومة، فإن إحلال سلام واستقرار دائمين لا يمكن أن يقتصر على التدابير الأمنية وحدها. وسيكون من المهم أيضا تشجيع المصالحة مع التصدي للإفلات من العقاب والمساءلة، وحماية حقوق الإنسان وبناء مؤسسات قوية ومستقلة وكفالة حوكمة شاملة للجميع ومعالجة الأسباب الجذرية للتراع وتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي أثناء ذلك، يجب إجراء الانتخابات التشريعية في وقتها المحدد وبطريقة متسمة بالشمولية والشفافية والمصدقية، مع تلبية الاحتياجات الفورية للشعب، بما فيها عودة المشردين داخليا إلى ديارهم.

٨١ - ورغم هذه التحديات العاجلة يبدو أن كوت ديفوار تسير على الدرب الصحيح. فالرئيس على وعي بالمسؤوليات الثقيلة التي أمامه. وعلاوة على ذلك، فإن الرئيس وحكومته لديهم رؤية واضحة عن سبل إحلال السلام والاستقرار وإعادة بناء البلد حتى يتسنى لكوت ديفوار أن تستعيد في المستقبل دورها التاريخي باعتبارها الدعامة التي يرتكز عليها الاستقرار والازدهار في المنطقة دون الإقليمية. ومما يبعث على الأمل التزام وإصرار العديد من الأفراد الذين التقيت بهم خلال زيارتي لكوت ديفوار على مواجهة التحديات التي تواجههم. بيد أن من الواضح أن ذلك لن يحدث بين ليلة وضحاها. ولكن يمكن الإسراع به إذا قام جميع الإيفواريين بتوحيد صفوفهم وراء رؤية مشتركة ومضاعفة جهودهم لمصلحة بلدهم، وبالتحلي بالصبر اللازم لكي تثمر هذه التدابير تغييرا نحو الأفضل. وفي الوقت نفسه، يجب وقف استمرار العنف، وأهيب بالسلطات أن تتخذ التدابير الملائمة في هذا الصدد.

٨٢ - وقد تكبدت كوت ديفوار خسائر هائلة من جراء الأزمة، وليس من المتوقع من البلد أن يعود بسرعة إلى مستوى يتمكن فيه من الإسهام بموارد كبيرة من أجل مواجهة التهديدات والأولويات العاجلة. وسيحتاج البلد إلى مساعدتنا في هذا الوقت الحرج لتمكينه من الوقوف على قدميه من جديد. وناقشت مع الرئيس واثارا عندما كنت في كوت ديفوار الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم على أفضل نحو دعما لحكومته، وأكدت له على التزام المنظمة بمواصلة المسيرة وتقديم الدعم الذي تطلبه السلطات الإيفوارية والعمل بشكل وثيق مع جميع الشركاء لمساعدة الحكومة في جهودها خلال الأشهر الحرجة التي تنتظرها. والمجالات الرئيسية التي تم تحديدها لكي تقدم أسرة الأمم المتحدة الدعم لها كلها مجالات أساسية لتفادي الانتكاسات الخطيرة التي قد تؤدي إلى نشوب التراع من جديد.

٨٣ - وبناء على الأولويات التي حددها الرئيس وحكومته، أوصيت مجلس الأمن بإقرار المجالات ذات الأولوية لمشاركة الأمم المتحدة في كوت ديفوار على النحو المبين في القسم الخامس من هذا التقرير، وبتמידد ولاية العملية لمدة عام واحد مع تكليفها بالمهام المبينة

في القسمين الخامس والسادس. وفي ضوء التحديات الأمنية الخطيرة والمخاطر التي قد يجرها إلى البلد إجراء انتخابات أخرى، أوصيت مجلس الأمن أيضا بأن يأذن بالإبقاء على قوام العنصر العسكري للعملية عند عدد يبلغ ٩٧٩٢ فردا، من بينهم ٨٤٠٢ من الجنود و ١٨٦ مراقبا عسكريا و ٩٦ ضابطا أركان. وفيما يتعلق بالشرطة، أوصي بزيادة تبلغ ٢٠٥ أفراد من فرادى ضباط الشرطة ذوي المهارات اللغوية المناسبة، وبذلك تبلغ المستويات المأذون بها ١٥٥٥ فردا من أفراد الشرطة، من بينهم ٧٨٠ فردا من وحدات الشرطة المشكلة و ٧٧٥ فردا من ضباط الشرطة المدنية، فضلا عن ٨ من موظفي الجمارك المأذون بهم من قبل. وسيجري استعراض قوم البعثة من العسكريين وأفراد الشرطة بعد الانتخابات التشريعية، ويمكن حينذاك التوصية بمزيد من التعديلات، مع الأخذ في الحسبان التقدم المحرز في إعادة بناء القدرات الوطنية والتحديات الأمنية القائمة.

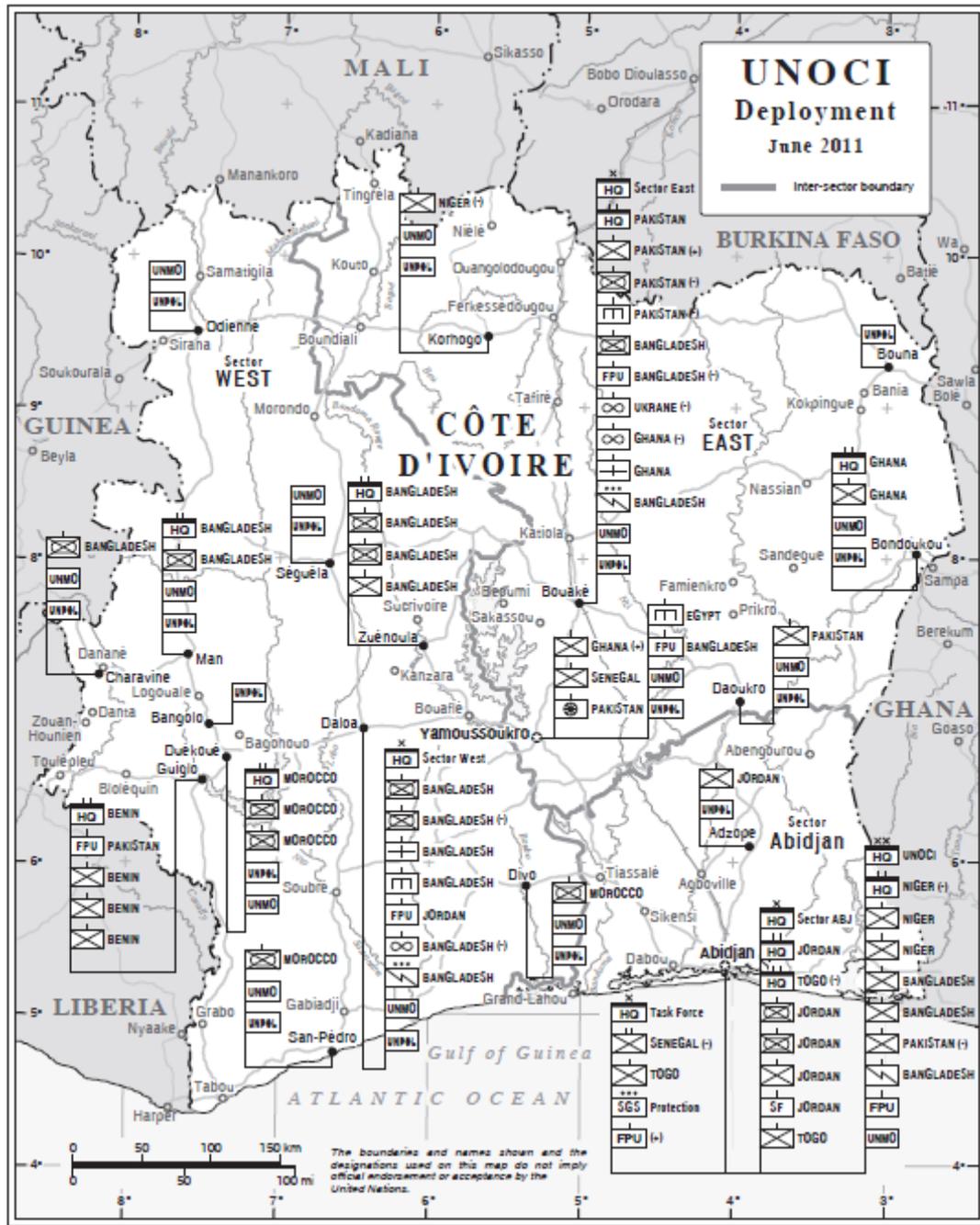
٨٤ - ولن يكون الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة كافيا بمفرده. وسيكون من الضروري تقديم دعم قوي ثنائي ومتعدد الأطراف، وسيواصل الشركاء الإقليميون أداء دور مهم. وأرحب بمواصلة الميسر، الرئيس كومباوري، مشاركته في دعم عملية السلام في كوت ديفوار. وأهيب بجميع الشركاء الدوليين أيضا أن يعملوا مع الحكومة والأمم المتحدة في إطار جهد منسق ومتضافر من أجل تقديم أكبر دعم ممكن للأولويات التي حددتها الحكومة. وسيكون من المهم التحديد الدقيق إلى أقصى حد ممكن لتقسيم العمل بين العملية وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين وسائر الشركاء في هذا الصدد. ومن الضروري، في الوقت نفسه، كفالة الملكية الوطنية لزام الأمور بشكل كامل في عملية السلام وفي عملية إعادة البناء.

٨٥ - وأود أن أختتم بالإعراب عن خالص امتناني لممثلي الخاص، ي. ج. تشوي، وللرجال والنساء في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على شجاعتهم وتفانيهم في العمل من أجل إحلال مزيد من السلام والاستقرار في كوت ديفوار خلال مرحلة صعبة بصفة خاصة من تاريخ البلد. وأعرب عن خالص وعميق تعزيتي لمن فقدوا أحبائهم وزملاء وأصدقاء. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وأفراد للشرطة في العملية، وللرجال والنساء الذين خاطرنا بحياتهم في أداء مهامهم. وإنني ممتن بصفة خاصة للأفراد النظاميين في العملية وقوة ليكورن الفرنسية لما تحلوا به من روح مهنية في الاضطلاع بولاياتهم تحت ظروف بالغة الصعوبة. وأعرب عن الامتنان أيضا لفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الإنسانية والجهات المانحة متعددة الأطراف والثنائية والمنظمات غير الحكومية لمساهماتها المهمة والتزامها الثابت. وأخيرا، أود من جديد أن أعرب عن تقديري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بصفة عامة، لالتزامهم بموقف ثابت نابع من المبادئ.

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

البلد	العنصر العسكري		عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان الجنود	وحدات الشرطة	الشرطة المشكلة المدنية
الاتحاد الروسي	٨	-	-	٨
إثيوبيا	٢	-	-	٢
الأرجنتين	-	-	-	٣
الأردن	٧	١٢	٤٤٩	١٦
إكوادور	٢	-	-	٢
أوروغواي	٢	-	-	٢
أوغندا	٢	١	-	٣
أوكرانيا	-	-	-	٧
أيرلندا	٢	-	-	٢
باراغواي	٦	٢	-	٨
باكستان	١١	١٢	١٥٠	١١٠٠
البرازيل	٤	٣	-	٧
بنغلاديش	١٣	١٠	٣٦٠	٢١٧٨
بنن	٨	٧	-	٤٣٥
بوروندي	-	-	-	-
بولندا	٣	-	-	٣
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٣	-	-	٣
بيرو	٣	-	-	٣
تركيا	-	-	-	-
تشاد	٣	١	-	٤
توغو	٧	٧	-	٥٣١
تونس	٧	٤	-	١١
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	-	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	-	-
جمهورية تنزانيا المتحدة	١	٢	-	٣
جمهورية كوريا	٢	-	-	٢

البلد	العنصر العسكري		عنصر الشرطة		المراقبون العسكريون	المراقبون الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المدنية	الشرطة المشكلة المدنية
	المراقبون العسكريون	المراقبون الأركان	الجنود	المجموع						
جمهورية مولدوفا	٤	-	-	٤	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	٣١	-
رومانيا	٦	-	-	٦	-	-	-	-	-	-
زامبيا	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-	-
زمبابوي	٣	-	-	٣	-	-	-	-	-	-
السلفادور	٣	-	-	٣	-	-	-	-	-	-
السنغال	١٣	٧	٥٠٤	٥٢٤	-	-	-	-	١٧	-
صربيا	٣	-	-	٣	-	-	-	-	-	-
الصين	٦	-	-	٦	-	-	-	-	-	-
غامبيا	١	-	-	١	-	-	-	-	-	-
غانا	٤	٨	٥٢٧	٥٣٩	-	-	-	-	٢	-
غواتيمالا	٥	-	-	٥	-	-	-	-	-	-
غينيا	٣	-	-	٣	-	-	-	-	-	-
فرنسا	-	٦	-	٦	-	-	-	-	١٢	-
الفلبين	٣	٣	-	٦	-	-	-	-	-	-
الكاميرون	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٤	-
كندا	-	-	-	-	-	-	-	-	٥	-
مصر	-	١	١٧٥	١٧٦	-	-	-	-	٢	-
المغرب	-	٣	٧٢٢	٧٢٥	-	-	-	-	-	-
ملاوي	-	-	٨٥٦	٨٥٦	-	-	-	-	-	-
ناميبيا	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-	-
نيجال	٣	١	-	٤	-	-	-	-	-	-
النيجر	٧	٤	٣٩٠	٤٠١	-	-	-	-	٣١	-
نيجيريا	٦	١	-	٧	-	-	-	-	-	-
الهند	٨	-	-	٨	-	-	-	-	-	-
اليمن	٨	١	-	٩	-	-	-	-	٤	-
المجموع	١٨٦	٩٦	٨٤٠٢	٩٠٩	٣٠٦	-	-	-	-	-
عدد الإناث	٨	٣	٨١	٩٢	١٨	-	-	-	-	-



Map No. 4229 Rev. 34 UNITED NATIONS June 2011

Department of Field Support Cartographic Section